

## هل يسرع الوباء عمليات الاندماج بين المصارف الخليجية

رجح خبراء ومحللون أن يشهد القطاع المصرفي الخليجي موجة اندماجات واستحوادات جديدة في الفترة المقبلة لإدارة التحديات الاقتصادية التي عززتها أزمة الوباء وجعلت أسعار النفط تهوي إلى مستويات قياسية، وهو تحرك محتمل يعيد إلى الأذهان لجوء بنوك المنطقة لمثل هذه العمليات قبل خمس سنوات.

لندن - أكد خبراء اقتصاديون أن الإزمتهن المتداخلتين اللتين خلفهما تراجع أسعار النفط وفايروس كورونا المستجد ستؤديان إلى موجة جديدة من عمليات الاندماج والاستحواد في القطاع المصرفي الخليجي.

ومع توقع انخفاض عائدات دول المنطقة بسبب الأوضاع الاستثنائية التي فرضتها الأزمة الحالية، أثرت تساؤلات حول استراتيجيات الاستثمار ونماذج التشغيل وإدارات الأعمال التي ستعتمدها المؤسسات مستقبلاً.

ويذكر موقع إكسפורد بزنس غروب في تقرير نشره هذا الأسبوع أنه بفعل تراجع أسعار النفط منذ 2014، لجأ عدد من البنوك الخليجية إلى هذه العمليات لتعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف في مواجهة مختلف التحديات.

وأوضح التقرير أنه في حين أن معظم المحللين لا يتوقعون الكثير من النشاط في الصفقات على المدى القريب في المنطقة، إلا أنه يمكن لبعض المصارف أن تعتبر الاندماجات وسيلة لتوحيد الموارد وتحسين الكفاءة.

### إكسפורد بزنس تؤكد أن لجوء البنوك إلى الاندماج أثناء أزمة النفط في 2014 يدعم إمكانية تكرار الخطوة

وكان هذا الاتجاه بارزاً في دولة الإمارات التي شهدت أكبر اندماج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العام الماضي بين بنك أبوظبي التجاري، ثاني أكبر بنك في الإمارة من حيث الأصول، وبنك الاتحاد الوطني في دبي، ومصرف الهلال في أبوظبي.

وأسفرت الصفقة الرسمية عن تحول الكيان المندمج إلى ثالث أكبر بنك في الإمارات، مع أصول تقدر بحوالي 114.4 مليار دولار.

وفي نفس السنة، شهدت السعودية أول اندماج مصرفي منذ عقدين، بين البنك السعودي البريطاني والبنك الأول، لإنشاء ثالث أكبر مؤسسة مالية في البلاد، في حين شهدت قطر أول اندماج بين بنك بروة وبنك قطر الدولي.

وبينما قد يصعب الحفاظ على هذا المعدل من عمليات الاندماج والاستحواد، يشير مسؤولو الصناعة إلى أن الانكماش الاقتصادي المستمر قد يحفز المزيد من الاعتماد عليها في بعض الأسواق.

وعلى الرغم من الاندماج الأخير في دولة الإمارات التي تجمع 48 مصرفاً منها 27 مؤسسة أجنبية و21 محلية، تعاني من ارتفاع مفرط في عدد البنوك، لكن من المرجح أن تشهد المزيد من عمليات الاندماج والاستحواد.

وتواجه الاقتصادات الخليجية الأصغر حجماً مثل سلطنة عمان والبحرين الأزمة الصحية التي أثرت عليها بمزيد من الثقة على ما يبدو.

ووافق البنك المركزي العماني في منتصف أبريل الماضي على اندماج بنك



أفضل من لا شيء

## تدخل المركزي آخر ذخائر لبنان لإنهاء نزيف الليرة المنهارة

### الإعلان عن بدء توفير الدولارات لاستيراد المواد الغذائية الأساسية

استقرار الليرة ليعود في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، لكن قوى سياسية عدة تعتبره في المقابل "عراب" سياسة المتعاقبة.

وشنت السلطات حملة توقيفات في الفترة الأخيرة طالبت نقيب الصرافيين محمود مراد بشبهة التلاعب بسعر العملة المحلية، ولا تزال التحقيقات جارية بشأنه مع مسؤول كبير في المركزي.



حسان دياب

وسيلمس اللبنانيون في الوقت القريب تراجعاً في الأسعار

وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية، قامت القوى الأمنية بحملة واسعة ضد الصرافين، الذين أغلقوا مكاتبهم، ويات أكثر منهم يعملون في الخفاء، فيما وصلت الليرة انهيارها.

وفي خضم ذلك، اتجه لبنان إلى شركات عالمية، ومنها سيمس وجنرال إنترتيك وميتسوبيشي وأنسالو إنرجيا، لترتيب تمويل بناء محطات توليد الكهرباء، أملاً في الحصول على شروط مناسبة بمساعدة حكومات تلك الشركات.

ونسبت رويترز لوزير الطاقة ريمون عجر قوله إن بلده "عدّل نهجه إزاء تلك العملية منذ تخلفه عن سداد ديونه السيادية في مارس الماضي، ما يعني عدم قدرته على عرض ذلك النوع من الضمانات السيادية التي يطلبها المستثمرون".

وحاول دياب تقديم طوق نجاة للمواطنين وخاصة الطبقة الفقيرة بالقول "نحن بصدد توسيع شبكات الأمان الاجتماعي لحماية أفراد المجتمع الأكثر ضعفاً، ونبذل جهداً لتقديم حزم مساعدات محددة، كما نتخذ إجراءات صارمة ضد المتسببين في غلاء الأسعار".

وأوضح أن بلاده تواصلت مع صندوق النقد الدولي للحصول على الدعم، وهذا أمر لا غنى عنه، إذ بدأت الحكومة، الأسبوع الماضي، مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على مساعدة مالية وفنية لتنفيذ خطته الإصلاحية.

وتجبر القيود المصرفية معظم المستوردين على الحصول على العملة الصعبة من السوق غير الرسمية، حيث ارتفع الدولار الشراحي ليسجل نحو 4 آلاف ليرة في الأونة الأخيرة.

وكان المركزي قد قال الأسبوع الماضي إنه يستهدف توفير الدولارات للواردات بسعر صرف يبلغ 3200 ليرة للدولار لخفض أسعار السلع الغذائية.

وأمام انهيار المتسارع، طلب مصرف لبنان نهاية الشهر الماضي من الصرافين ألا يتخطى سعر بيع الدولار 3200 ليرة، إلا أنه منذ ذلك الحين سجلت الليرة انخفاضاً غير مسبق في قيمتها مقابل الدولار الأميركي في السوق السوداء.

ومنذ سبتمبر الماضي، تفرض المصارف إجراءات مشددة على العمليات النقدية وسحب الأموال. ووافق انتشار فايروس كورونا المستجد من الأزمة بعدما امتنعت المصارف عن تزويد زبائنها بالدولار تماماً.

وكان يُنظر إلى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة على أنه عراب

أعطى إعلان مصرف لبنان المركزي الخميس أنه سيدخل لحماية الليرة المنهارة من السقوط الحر بارقة أمل للأوساط الاقتصادية والشعبية المستنائة من تقاعس السلطات لأشهر طويلة عن اتخاذ قرارات مصيرية تنتشل البلاد، ولو بشكل مؤقت، من أزمتها المزمنة.

بيروت - كشف مصرف لبنان المركزي الخميس أنه سيدخل توفير الدولارات لاستيراد المواد الغذائية الأساسية، ضمن "إجراءات ضرورية" للدفاع عن الليرة المتعثرة، والتي دفع انخفاضها الأسعار إلى الارتفاع الشديد.

ويأتي هذا التحرك المتأخر كآخر الحلول الممكنة من أجل حماية العملة المحلية بعد أن فقدت بيروت كل ذخيرتها المتاحة من أجل إنقاذ الاقتصاد المشلول، والذي أثر على معيشة اللبنانيين.

وقد فقدت الليرة أكثر من نصف قيمتها منذ أكتوبر الماضي، مع غرق البلاد في أزمة مالية على نطاق لم تشهده من قبل، ما جعل الحكومة تطلق صفارات الإنذار من دخول البلاد في أزمة أعمق.

وقال المركزي في بيان إن "الإجراءات الجديدة ستبدأ الأسبوع المقبل (في 27 من مايو الجاري) وإن البنوك التجارية يمكن أن تشارك فيها".

وكان رئيس الوزراء حسان دياب قد قال في خطاب تلفزيوني قبل إعلان المركزي خطوته "تبلغت وعداً من حاكم مصرف لبنان أن المصرف سيدخل في السوق اعتباراً من اليوم (الخميس) لحماية الليرة اللبنانية، ولجم ارتفاع سعر الصرف".

وأضاف أنه "سيجري دعم استيراد المواد الغذائية الأساسية ومراقبة الأسعار وسيلمس اللبنانيون في الوقت القريب تراجعاً في الأسعار".

وصادقت الحكومة بالإجماع مطلع مايو الجاري على خطة إنقاذ تستغرق 5 سنوات، لانتقال الاقتصاد المحلي من مستويات تراجع حادة، أفضل إلى عجز بيروت عن دفع ديون خارجية.

بيد أن الخطة حظيت برفض شعبي كونها لا تحقق طموحات اللبنانيين، الذين يعانون من ويلات غليان الأسعار وشح الدولار من السوق.

وحذر دياب في تعليقات منفصلة من أن لبنان معرض لمواجهة أزمة غذائية كبرى لأن عدداً كبيراً من اللبنانيين قد يجدون صعوبة قريباً في توفير ثمن الخبز بسبب الأزمة المالية الحادة التي تعيبتها البلاد وتداعيات جائحة كوفيد - 19.

وقال في مقال بصحيفة واشنطن بوست "يواجه لبنان الذي كان في وقت من الأوقات سلة الغذاء في شرق المتوسط تحدياً كبيراً لم يكن من الممكن تخيله قبل عقد من الزمان يتمثل في خطر نشوب أزمة غذائية كبرى".

وارتفع التضخم والفقر والبطالة، وازدادت أسعار الكثير من السلع الاستهلاكية إلى مثليها في الأشهر الستة الماضية.

ولا يزال من الممكن استيراد القمح والدواء والوقود بالسعر الرسمي المربوطة به العملة المحلية وهو 1507.5 ليرة للدولار، في حين انهارت الليرة في السوق السوداء.

## القاهرة تلجأ إلى أسواق الدين لتخفيف أزمتها المالية

ويستثنى القانون العاملين الذين لا يزيد صافي دخلهم الشهري على ألفي جنيه (127 دولاراً) من نسبة الخصم، وأنه يجوز لمجلس الوزراء "إعفاء أصحاب المدخل بالقطاعات المتضررة اقتصادياً نتيجة انتشار الفايروس من خصم نسبة المساهمة المنصوص عليها".

وسيتم إيداع حصيلة الأموال التي سيجري اقتطاعها بموجب القانون الجديد في حساب مواجهة الأوبئة والكوارث للمصرف منها لدعم القطاعات الاقتصادية والإنتاجية وكذلك المنشآت والشركات، وصراف إعانات مالية للعاملين فيها.

وتكافح القاهرة من أجل التغلب على التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا، والتي تسببت في هروب رؤوس الأموال، وهددت التحويلات المالية من المغتربين.

من مطلع يوليو المقبل، للمساهمة في مواجهة بعض التداعيات الاقتصادية لفايروس كورونا.

### 5 مليارات دولار تستهدف الحكومة جمعها من خلال طرح سندات دين في السوق الدولية

كما تقضي الخطوة خصم نسبة 0.5 في المئة من صافي الدخل المستحق من المعاش لأصحاب معاشات التقاعد. وقال مجلس الوزراء في بيان إن "مشروع القانون يشمل العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات الحكومية وبالقطاعات العام والخاص".

في المئة ولأوراق لأجل 30 عاماً عند نحو 9.375 في المئة. وتأتي الصفقة بعد أيام من موافقة صندوق النقد الدولي على تقديم تمويل طارئ لمصر بقيمة 2.77 مليار دولار لتجاوز أزمة الوباء.

واتخذت الحكومة خطوات لاحتواء الفايروس بما في ذلك فرض حظر تجوال ليلى وإغلاق المقاهي والمساجد، لكنها أحجمت عن فرض إجراءات عزل عام كاملة مع سعيها لإبقاء الاقتصاد مفتوحاً.

وعينت مصر بي. أن. بي باريبا وسيبي وأنش. أس. بي. سي وستاندر وتشارتد لترتيب العملية، التي من المتوقع أنها انتهت الخميس. ودفعت تبعات كورونا الحكومة إلى إقرار مشروع قانون يقضي بخصم واحد في المئة من صافي دخل العاملين في كافة قطاعات الدولة لمدة 12 شهراً بدءاً

القاهرة - كشف مصدران مطلعان لوكالة رويترز الخميس أن القاهرة باعت سندات على ثلاث شرائح بقيمة تصل إلى خمسة مليارات دولار لتوفير سيولة نقدية كافية لتساعدها على مواجهة أزمة الوباء. وظهرت وثيقة قبل العملية أنه من المتوقع أن تجمع مصر هذا المبلغ من سندات لأجل أربع سنوات و12 عاماً و30 عاماً.

ويتعرض الاقتصاد المصري لضغوط بفعل جائحة فايروس كورونا المستجد، التي تسببت في توقف قطاع السياحة، وهو مصدر رئيسي للإيرادات بالعملية الصعبة.

وتكشفت وثيقة صادرة عن أحد البنوك التي تقود العملية أن القاهرة قدمت سعراً استرشادياً أولياً لشريحة الأربع سنوات عند نحو 6.25 في المئة، وللسندات لأجل 12 عاماً عند نحو 8.125



بناء جيل جديد من المصارف